الاقتصاد الريعي
وتأثيراته على اليمن

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

المقدمة

صارت مناهضة الاقتصاد الريعي موضوعاً مهمّاً في الخطاب الاقتصادي والسياسي السائد. وإن لم يصبح هذا الشعار بالضرورة مهيمناً، فهو في صعود انطلق ذلك من تقرير البنك الدولي "الثورة غير المكتملة"

يُعد الريع بشكلٍ عام المكون الرئيسي لآلية عمل أي نظام اقتصادي، كما يشمل كافة مدخلاته سواء أكانت ذات طبيعة خاصة أو عامة، ولكن تظهر القضية هنا في الطريقة المستخدمة لإدارة الريع؛ من أجل توفير المصالح الخاصة في المجتمع، وتعزيز التقدم والتطور العلمي والتقني. ظل الريع العقاري لفترة زمنية طويلة المصدر الأساسي للثراء في دول أوروبا ذات النظام الاقتصادي الإقطاعي، واستخدمه كبار الإقطاعيين في تأسيس المزيد من القصور الفخمة، وكانت من نتائج هذا النظام الإقطاعي اندلاع الثورة الفرنسية، وعند ظهور تطور في قطاع الصناعة تراجعت الأهمية الخاصة بالريع الزراعي، أمّا في الدول العربية تغيرت المصادر الخاصة في الريع، ولكنها ظلّت مؤثرةً على كلٍّ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فظهرت العديد من الصراعات التي اهتمّت في السيطرة على المصادر الخاصة بالريع في القرن العشرين. عام 1973 أدى ارتفاع أسعار النفط في الدول التي تنتجه إلى جذب العديد من العمال ورجال الأعمال للعمل في القطاع النفطي؛ وخصوصاً أنه ساهم في ظهور ريع جديد، فأصبح الريع في العالم العربي معتمداً على النفط، بالإضافة إلى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النفطيّة أو غيرها من الدول المتقدمة والتي تُشكّل مصدر ريع مهم للدول العربية، كما ساهم الريع النفطيّ بتطوير الريع العقاري في المدن الرئيسية في العالم العربي، بالتزامن مع الزيادة المرتفعة لعدد السكان في هذه المدن.

يُعَدُّ الاقتصاد الريعي أحد أبرز الأنماط الاقتصادية التي تعكس كيفية إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها في الدول النامية. وفي حالة اليمن، يعكس هذا النوع من الاقتصاد التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد، بما في ذلك الاعتماد المفرط على العائدات النفطية وموارد أخرى محدودة. يتميز الاقتصاد اليمني بتقلباته الناتجة عن الصراعات السياسية، وتأثيرات التغير المناخي، وغياب الاستراتيجيات التنموية المستدامة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، كان النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، حيث يمثل أكثر من 70% من إجمالي العائدات، مما جعل الاقتصاد اليمني عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد على قطاع واحد يعكس عجزًا في تنويع مصادر الدخل، ويعرّض الاقتصاد لمخاطر كبيرة في أوقات الأزمات

علاوة على ذلك، تساهم البيئة السياسية غير المستقرة والصراعات المستمرة في زيادة التحديات الاقتصادية. يفتقر اليمن إلى بنية تحتية قوية، ويعاني من ضعف في المؤسسات الحكومية، مما يؤثر سلبًا على قدرة البلاد على تحقيق التنمية المستدامة. في ظل هذه الظروف، تُعَدُّ دراسة الاقتصاد الريعي في اليمن مهمة لفهم كيفية تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على استدامة النمو.

يعتبر الاقتصاد الريعي في اليمن أحد أبرز النماذج الاقتصادية التي تميزت بها البلاد على مدار العقود الماضية. يعتمد هذا الاقتصاد بشكل رئيسي على استخراج وتصنيع وتصدير الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، التي تُشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. رغم العوائد المالية الكبيرة التي توفرها هذه الموارد، إلا أن الاقتصاد الريعي يواجه انتقادات واسعة بسبب تأثيراته السلبية على مختلف جوانب الحياة في اليمن، بما في ذلك الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

تاريخيًا، دخلت اليمن عصر النفط في السبعينيات، مما أسهم في حدوث تحولات جذرية في بنية الاقتصاد. ومع تزايد الاعتماد على عائدات النفط، بدأ يظهر التحدي المتمثل في التركيز على هذا المورد المحدد، مما جعل البلاد عرضة للصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية. هذه الصدمات تؤثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة، مما يؤدي إلى نقص في التمويل للخدمات العامة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

من الناحية الاجتماعية، أدت هذه الديناميكيات إلى تفاقم الفجوة بين الفئات الاجتماعية. حيث تركز الثروة في أيدي قلة، مما يزيد من التوترات الاجتماعية. كما أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي أسهم في تفشي الفساد، حيث تذهب العائدات إلى مصالح ضيقة بدلاً من أن تُستثمر في التنمية المستدامة. هذه العوامل مجتمعة تجعل من الاقتصاد الريعي في اليمن نموذجًا غير مستدام، يعاني من ضعف في قدرته على توفير حياة كريمة للمواطنين.

على الصعيد البيئي، يسهم الاقتصاد الريعي في تدهور الموارد الطبيعية. فعمليات استخراج النفط والغاز تترافق مع أضرار جسيمة للبيئة، مثل تلوث المياه والتربة، وفقدان المواطن الطبيعية. هذه التأثيرات السلبية تؤثر على الزراعة وصحة المجتمعات، مما يعزز من دورة الفقر ويزيد من صعوبة تحقيق التنمية

إن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الريعي في اليمن تتطلب استجابة فورية وشاملة. فتنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كلها خطوات ضرورية لتقليل الآثار السلبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

السياق

تملك اليمن ثروات وموارد ومقومات اقتصادية عديدة ومتنوعة تنتشر في جميع محافظات اليمن شمالا وجنوبا، وتشكّل معًا حالة من التشابك والتكامل الفريد في حالة ما استقر الوضع السياسي وتحقّق سلام دائم وحكم رشيد بإدارة اقتصادية وطنية مؤهلة تحمل همّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة بهدف إخراج اليمن من حلقة التخلف والفقر والفشل ومن هذي المقومات

موقع اليمن الاستراتيجي الذي يطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب ويتميز بإطلالتها على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب. يمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4 بالمئة من الطلب العالمي على النفط

النفط والغاز يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات تعبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 58% من الإنفاق ضمن الميزانية كما يوجد موارد ومقومات اقتصادية عديدة ومتنوعة غير النفط والغاز منها

الثروات المعدنية تشير نتائج البحوث والدراسات الجيولوجية إلى وجود ثروات معدنية عديدة ومتنوعة تنتشر في معظم محافظات اليمن، ولم يتم استغلال أيٍّ منها حتى الوقت الحاضر الثروات السمكية تؤكّد المعلومات الرسمية وغير الرسمية امتلاكَ اليمن حقول واسعة من الأسماك بأنواع مختلفة، ذات جودة عالية، يُستغل جزءٌ بسيط منها بوسائل صيد تقليدية متخلفة، وتنتشر هذه الحقول بامتداد واسع في كلا البحرين؛ الأحمر والعربي

المعالم السياحية تؤكّد مصادر المعلومات ومشاهداتنا الميدانية وجود مئات المعالم السياحية التاريخية والترفيهية والدينية والرياضية والطبيعية بمناخات ومواصفات عالية المستوى والجودة للسياحة العالمية، وكلها مع بعض تشكّل تكاملًا خلّاقًا لجذب السياح العرب والأجانب، وتنشيط السياحة المحلية؛ وبالتالي إقامة أنشطة سياحية عديدة ومتنوعة من شأنها لعب أدوارٍ هامّة للتنمية المحلية والقطاعية على مستوى اليمن شماله وجنوبه، ولعب أدوارٍ أساسية للازدهار الاقتصادي

نشأة الاقتصاد الريعي:

تعتبر كلمة الريع (Rent) إنجليزية لها معنيين، الأول هو "الإيجار والتأجير"، والثاني هو" الريع". والريع هو الدخل الإضافي الذي يتم تحصيله من قبل الأفراد أو الدول دون بذل جهد أو تضحية موازية، ودون وجود استثمار أو ابتكار يبرر الحصول عليه. أي أنه الربح الإضافي الذي يتحقق للأفراد أو للدول بسبب مزايا طبيعية معينة (مثل المصادفات الجغرافية كتوفر مكامن موارد طبيعية لا يحظى بمثلها الآخرون، أو موقع جغرافي مميز) أو مزايا احتكارية خاصة. والدولة الريعية هي الدولة التي يشكل الريع جزءاً مهماً من أجمالي إيراداتها.

يعود أصل مفهوم الريع إلى الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو (1823-1972) الذي ركزت تحليلاته على توزيع الدخل بين طبقة الإقطاع (ملاك الأراضي) والطبقة الرأسمالية الناشئة. يتولد الريع عند ريكاردو بسبب من زيادة السكان والحاجة إلى تمدد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يقتضي ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لتغطية تكلفة الإنتاج الأعلى على الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يعني أن الإقطاعيين، أصحاب الأراضي ذات الخصوبة الطبيعية العالية، يحققون ارباحاً إضافية، ريوعاً، دون بذل أي جهد إضافي. وتوقع الاقتصاديون الكلاسيكيون أن استمرار زيادة السكان، وتوسع الطلب على الغذاء بالتالي، سيؤدي إلى زيادات مستمرة في دخل الإقطاعيين (في الريع) على حساب أرباح الرأسماليين والأجور الحقيقية للعمال. وفي مراحل لاحقة ارتبط مفهوم الريع بالثروات الإمبريالية المستنزفة من المستعمرات، وبشكل خاص الحياة الكسولة للطبقات المرفهة التي تعيش على الفوائد المتحققة على ثرواتها الباهظة

انتشر مفهوم الدولة الريعية على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي، عقب "ثورة" أسعار النفط. وارتبط المفهوم، حصريا تقريبا، بالدول المصدرة للنفط ذات عدد السكان الضئيل والطاقة الامتصاصية المحدودة للاستثمارات، بالمقارنة مع العوائد المالية الضخمة التي تحققت لها. ولقد تم التركيز بشكل خاص على التبعيات الاقتصادية والاجتماعية/الحاكمية السلبية لتدفق الريع إلى تلك الدول. وتتمثل التبعات الاقتصادية بما بات يعرف باسم" لعنة الموارد" (Resource Curse)، أي أثر تدفق الريوع على إحباط نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وعلى توسع قطاعات الخدمات،

نشأة الاقتصاد الريعي تعود إلى الاعتماد على استخراج الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، كوسيلة رئيسية لتحقيق الإيرادات. يتميز هذا النوع من الاقتصاد بكونه يعتمد بشكل أساسي على ثروة طبيعية واحدة أو عدد قليل من الثروات، مما يؤدي إلى تركز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع.

نشأة هذا النوع من الاقتصاد تعود إلى عدة عوامل تاريخية واقتصادية غالباً ما يكون ظهور الاقتصاد الريعي مرتبطاً بوجود موارد طبيعية وفيرة، مثل النفط في دول الخليج أو المعادن في بعض البلدان الأفريقية. هذه الموارد تصبح المصدر الرئيسي للإيرادات وفي العديد من الدول، أسهم الاستعمار في استغلال الموارد الطبيعية، مما أدى إلى خلق اقتصاد يعتمد على تصدير هذه الموارد دون تطوير قطاعات أخرى في بعض الأحيان، تعتمد الحكومات على الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الميزانية، مما يقلل من الحوافز لتطوير قطاعات الإنتاج الا ان الركود في القطاعات الأخرى أدى الى الاعتماد الاقتصاد على الإيرادات الريعية ويعود بسبب تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يخلق نوعاً من الاعتماد المفرط على قطاع واحد.

تعريف الاقتصاد الريعي:

يعتبرالعالم الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الريعي باعتباره شكلًا من أشكال المردود المالي، وذلك في كتابه ثروة الأمم، أما كارل ماركس، فكان أول من استعمله كنمط اقتصادي وذلك في كتابه رأس المال.

ويُعرَّف اقتصاد الريع بأنّه الاقتصاد الذي يهتم بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصور واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة. من التعريفات الأُخرى لاقتصاد الريع هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاريّ الذي يؤدي إلى ظهور مجتمع استهلاكي مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتمّ هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويلية.

تعريف اخر: هو نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على العائدات من الموارد الطبيعية أو المساعدات الخارجية بدلاً من الإنتاج المحلي أو الصناعات. يشمل ذلك الاستفادة من موارد مثل النفط والغاز، حيث تركز الحكومات على استخراج هذه الموارد وتحقيق الإيرادات منها، مما يؤدي غالبًا إلى تهميش قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة. يُعتبر الاقتصاد الريعي ضعيفًا أمام التغيرات الاقتصادية العالمية، ويعاني من مشكلات مثل الفساد والبطالة وعدم التنمية المستدامة.

تعريف اخر: هو عبارة عن نمط أو نظام اقتصادي يعتمد مصدراً واحداً للدخل، وغالباً ما يكون هذا المصدر طبيعياً، مثل المعادن والمياه والنفط والغاز، لكنه لا يتوقف عند هذه الموارد. وبحسب بعض الاقتصاديين، فإنه نظام اقتصادي استثنائي لا يدوم طويلًا، لأنه مرتبط بالموارد الطبيعية التي من المحتمل أن تنفَذ، لأنه لا يعتمد على رأس مال بشري قادر على الابتكار، وبحسب بعض المصادر، فإن الاقتصاد الريعي يجعل الدولة محتكرة للموارد الطبيعية.

أنواع الاقتصاد الريعي:

توجد عدة أنواع للريع، وكل منها يُساهم في دورٍ معين في النظام الاقتصاديّ، وفيما يأتي معلومات عن أهمها:

الريع الدائم: هو الدخل الناتج عن قرض صادرٍ مقابل دفعات شهريّة أو سنوية تظل مستمرةً مدى الحياة.

الريع العقاري: هو الريع الأساسي الذي اعتمدت عليه النظرية الاقتصادية في تأسيس مفهوم الريع، ويُعد الريع العقاري عبارة عن دخل ناتجٍ من العناصر الإنتاجية، ويُقسم إلى نوعين هما:

الريع المُطلق: هو الناتج عن ملكيّة للأراضي؛ حيث لا يسمح أصحابها للمستثمرين باستخدامها دون حصولهم على مقابل، ويُعتبر هذا المقابل عبارة عن ريع يضيفه المستثمرون إلى التكاليف الإنتاجية، ونسبة الربح الخاصة بهم.

الريع المنجمي: هو الدخل الذي ينتج عن الاستثمار في الثروات الطبيعية سواء أكانت سائلة أو غازية، والتي تُستخرج من الآبار أو المناجم، وتتميز بإنتاجية مرتفعة مقارنة بالمصادر الأُخرى ذات الإنتاجية الضعيفة، وتُحدّد أسعار كل من الفلزات، والغاز، والنفط، والذهب بالاعتماد على تكاليف إنتاج الثروات ذات الإنتاجية الأقل.

ريع الموقع: هو ريع يظهر نتيجة للعوائد الخارجية التي ترتبط مع الموقع الخاص في وحدات النشاط الاقتصادي، مثل الوجود بالقرب من وسائل النقل كالسكك الحديدية؛ ممّا يساهم في تقليل الأجور المترتبة على النقل.

الريع الاحتكاري: تُعدّ نسبة الربح الاحتكاري مرتفعةً مقارنةً بالربح المتوسط الذي تحققه المشروعات الموجودة في سوق المنافسة التامة، وليس بالضرورة أن تكون الزيادة في الأرباح الاحتكاريّة ناتجةً عن أداء اقتصاديّ مرتفع، بل تكون غالباً ناتجةً عن ظهور احتكار في السوق يُحدّد المستوى الخاص بالعرض؛ حيث تُعدّ أسعار المنتجات أعلى من التكاليف الإنتاجيّة؛ ممّا يؤدي إلى توفير أرباح مالية إضافية للمُحتكرين تُمثّل ريعاً احتكارياً

الاقتصاد الريعي في اليمن:

تُعدُّ اليمن من البلدان الهشّة اقتصادياً، رغم الإمكانيات الكبيرة والمتاحات الاقتصادية النفطية، وفي قطاعات الأسماك والأحياء البحرية، وقطاع الزراعة، والتجارة، والسياحة والاستثمار، والصناعات التحويلية المختلفة؛ لكن اليمن رغم كل تلك المتاحات يعتمد بشكل كلّي على الاقتصاد الريعي، الذي ينحصر في عوائد الموارد النفطية، ولا يفي بمتطلبات الميزانية السنوية التشغيلية للدولة، فكيف بمتطلبات المشاريع والبُنى التحتية الأساسية، وحتى عوائد النفط وإيرادات الدولة تعرضت للنهب باستمرار.

مع أن الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه الدولة، يُعدُّ اقتصاد الضرورة؛ لكون الموارد النفطية قليلة ولا تفي بالحاجة، إلا أنه تعرَّض لتجريف متعمد نتيجة الإدارات الفاشلة والفاسدة.

وتعتمد اليمن في اقتصادها أيضاً بشكل كبير على المنح والقروض والمساعدات الدولية، وبحسب خبراء فإن الاقتصاد اليمني يعاني من مشاكل هيكلية، أهمها الفساد والنزاعات المختلفة، وغياب العقلية الاقتصادية، فيما كان النشاط الاقتصادي للمحافظات الجنوبية يعتمد على ميناء عدن، ونتيجة لذلك واجه اليمن مشاكل في دمج النظامين الاقتصاديين -الشمالي والجنوبي- الضعيفين أصلاً بعد الوحدة.

الاقتصاد الريعي في اليمن هو نموذج اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على العائدات الناتجة عن الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز. في هذا النموذج، تمثل هذه العائدات مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى الاعتماد المفرط عليها دون تنويع كافٍ لمصادر الدخل.

يشكل النفط والغاز حوالي 70% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

نبذة تاريخية عن استكشاف النفط في اليمن

اليمن جزء لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية وإحدى الوحدات الجيولوجية المكونة للدرع العربي، وقد أثبتت الأبحاث والدراسات الجيولوجية للجزيرة العربية أن الجزء الأكبر من الصخور التي تتكون منها هي صخور ذات خواص وتراكيب وأعمار جيولوجية مُلائمة لتولد النفط وخزنه وحفظه ، كما أن الإكتشافات النفطية المتتالية التي تمت في عقدي الثمانينات والتسعينات ، والتي لا زالت تتوالى حتى الآن في حوض مأرب ، وشبوة ، والمسيلة ، وواعدية بقية الأحواض الرسوبية في اليمن البالغ عددها ١٣ حوضاً رسوبياً تتوزع على مساحة كبيرة من اليمن .

يحتوي اليمن على احتياطيات نفطية مؤكدة تزيد على 4 مليارات برميل (640.000.000متر مكعب) ، على الرغم من أنه من غير المتوقع أن تستمر هذه الاحتياطيات لأكثر من 9 سنوات ، وأن الإنتاج من الحقول القديمة في البلاد ينخفض ، وهو مصدر قلق لأن النفط يوفر حوالي 90% من صادرات البلاد.

ووفقًا للإحصاءات التي نشرتها إدارة معلومات الطاقة، بلغ متوسط إنتاج النفط الخام 413,300 برميل يوميًا في عام 2005.

وبالنسبة لليمن فقد بدأت الأعمال الاستكشافية عن النفط الخام في الثلاثينات وتحديداً في عام 1938م عندما قامت شركة البترول العراقي، بمسوحات زلزالية (seismic) في محافظتي حضرموت والمهرة. ثم تلي ذلك أعمال استكشافية متقطعة من قبل الشركات الأجنبية في بداية الخمسينات والستينات، وتوالت الجهود الاستكشافية في السبعينات والثمانينات وكان من نتائجها العملية إعلان شركة "هنت" عن أول اكتشاف تجاري في اليمن وذلك في صيف 1984م

دخلت اليمن مجال إنتاج النفط في صيف عام 1984 بعد أن أعلنت شركة هانت أويل عن أول اكتشاف تجاري للنفط في اليمن (حقل ألف). وينتج البئر الأول النفط الخفيف بمتوسط 8000 برميل يوميا. وبعد اكتشاف نفط ألف في منطقة مأرب الجوف (18)، استمر التنقيب عن النفط مما أدى إلى اكتشاف حقول أخرى وصلت إلى أكثر من 21 حقلاً للنفط والغاز في المنطقة (18). ثم تم تطوير المنطقة من خلال إنشاء محطات سطحية ومد خط أنابيب إلى البحر الأحمر.

كانت منطقة مأرب-الجوف (18) واحدة من أولى التراخيص التي حصلت عليها اليمن، وهي واحدة من أكثر مناطق إنتاج النفط والغاز إنتاجًا حتى الآن أصبح حقل

ألف منتجاً في عام 1986، وكان أول حقل منتج في اليمن. أنتج الحقل زيتًا خفيف الجودة بمتوسط حوالي 145,000 برميل يوميًا من الخام في عام 1988.

وقد دخل حقل أزال مرحلة الإنتاج في النصف الأول من عام 1988 وأنتج متوسطًا قدره 14,000 برميل يوميًا في ذلك العام.

وفي عام1989 ، بدأ إنتاج حقول الشورى وسيف بن يزن وجبل نقم بمعدل إجمالي قدره 2700 برميل في اليوم. دخل حقل أسعد الكامل مرحلة الإنتاج في سبتمبر 1991، وأنتج ما متوسطة 27,600 برميل يومياً من النفط الخام في عام 1991. وفي عام 1991، تم إدخال حقول الوحدة وجبل سمدان وريدان إلى الإنتاج. الشهارة ووادي بان

وفي سبتمبر 1986، بدأ إنتاج وتصدير أول شحنة نفط من القطاع 18 عبر خط الأنابيب إلى محطة رأس عيسى.

في أبريل 1978، في (القطعة 4) بمحافظة شبوة تم اكتشاف النفط التجاري في ثلاثة حقول من قبل شركة تكنو اكسبورت الروسية (السابقة). وهي حقول غرب عياد وشرق عياد وعامل. وتم تطوير المنطقة من خلال بناء مصانعها ومد خطوط الأنابيب إلى ميناء بلحاف على بحر العرب.

في سبتمبر 1991، تم حفر أول بئر سونة-1 في منطقة المسيلة (14) مما أدى إلى اكتشاف النفط في حقل سونة بواسطة شركة أوكسي الكندية (شركة نيكسن بتروليوم الكندية). وأعقب هذه الاكتشافات المزيد من اكتشافات حقول النفط. الاكتشاف الثاني كان حقل هيجا. الاكتشاف الثالث في يوليو 1991، في حقل كمال. وقد تم تطوير المنطقة من خلال بناء مصانعها وإنشاء خط أنابيب النفط إلى منطقة الضبة (الشحر) على بحر العرب.

في سبتمبر 1996 تم اكتشاف حقل الحلوى النفطية في قطعة الجنة رقم (5) (من قبل مجموعة من الشركات العاملة في المنطقة). ويتم نقل النفط المنتج عبر خط أنابيب مأرب – رأس عيسى إلى الميناء على البحر الأحمر.

في عام 1998، قامت توتال للاستكشاف والإنتاج في اليمن بعدد من الاكتشافات النفطية في المنطقة رقم (10) شرق شبوة: حقول خرير وعطوف ووادي تاربة. وتم ربط الإنتاج بمنطقة المسيلة رقم 14.

في 18 ديسمبر 1999، أعلنت شركة DNO النرويجية المشغلة لمنطقة حوارم 32، عن اكتشاف حقل تاسور النفطي. وبدأت إنتاج وتصدير النفط عبر خط أنابيب المسيلة في نوفمبر 2001.

في 20 ديسمبر 2001 تم الإعلان عن الاكتشاف التجاري للنفط في منطقة شرق سار (قطعة ٥٣) لشركة دوف إنيرجي البريطانية، وبدأت بإنتاج وتصدير النفط عبر خط أنابيب المسيلة عام 2002.

في 14 أكتوبر 2003 أعلنت شركة فينتاج الأمريكية المشغلة لبلوك داميس S١ عن الاكتشاف التجاري للنفط، وبدأت إنتاج وتصدير النفط عبر خط أنابيب الجنة في 29 مارس 2005 .

في 17 ديسمبر 2003 أعلنت شركة نيكسن بتروليوم اليمن المحدودة، وهي شركة كندية مشغلة لمنطقة الحجر رقم 51، عن الاكتشاف التجاري للنفط، وبدأت إنتاج وتصدير النفط عبر خط أنابيب المسيلة في 9 نوفمبر 2005.

في يوليو 2005 ، بدأ إنتاج النفط من القطاع 43 ، الذي تديره شركة DNO النرويجية.

في الأول من أكتوبر 2005، أعلنت شركة كالفالي الكندية بصفتها المشغلة لمنطقة مالك 9 ، عن الاكتشاف التجاري للنفط، وبدأ الإنتاج في 29 ديسمبر 2005.

وفي يناير 2006 ، أعلنت شركة OMV، بصفتها مشغل بلوك العقلة S٢، عن الاكتشاف التجاري للنفط، وبدأت إنتاج وتصدير النفط في 23 ديسمبر 2006

وفي مارس 2011، أعلنت شركة DNO باعتبارها المشغل لمنطقة هود الجنوبية (47)، عن اكتشاف النفط في حقلين.

اليمنية للغاز الطبيعي

وفي 7 نوفمبر 2009، تم تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال.

وفي الأول من إبريل عام 2010 ، بدأ تشغيل الخط الثاني لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

التوزيع المكاني للقطاعات النفطية الإنتاجية والاستكشافية

	رقم القطاع	اسم القطاع	المحافظة	المساحة كم
1	14	المسيلة	حضرموت	1257
2	10	شرق شبوه	حضرموت	964
3	32	حواريم	حضرموت	592
4	53	شرق سار	حضرموت	474
5	51	شرق الحجر	حضرموت	2004
6	43	جنوب حواريم	حضرموت	1622
7	9	مالك	حضرموت	2227
8	47	جنوب هود	حضرموت	1097
9	5	جنة	شبوة	280
10	4	غرب عياد	شبوة	1998
11	S1	دامس	شبوة	1156
12	S2	العقلة	شبوة	9040
13	18	مارب ___ الجوف	مارب ___ الجوف	8479

الشكل يوضح أماكن تواجد النفط والغاز وطرق تصديره

الأحواض والحقول النفطية في اليمن

يمتلك اليمن 106 حقول في مناطق الامتياز، من بينها 13 حقلاً تخضع لأعمال استكشافية، و13 حقلاً منتجاً، و 81 حقلاً بمثابة قطاعات مفتوحة للاستكشاف والتنقيب، فيما يبلغ عدد الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج 18 شركة أجنبية أميركية وفرنسية وكورية.

حتى الآن، لم يُستخرج من ثروة اليمن النفطية سوى 20%، فيما لا يزال أكثر من 80% من الأحواض الرسوبية والمناطق المؤهلة لتكوين نظام بترولي غير مكتشف.

وبحسب تقارير شركة "أولتارا" الاستشارية، فإن الاحتياطات المعروفة والمثبتة في الأحواض المنتجة تقدر بحدود 3 مليارات برميل نفط، وهي تتوزع على حوضي شبوة ومأرب وحوضي سيئون والمسيلة، كما تبلغ احتياطيات الغاز 16تريليون قدم مكعبة.

ويبلغ عدد الآبار المحفورة1851 بئراً، تم حفرها مُنذ بداية استكشاف النفط في اليمن، منها 429 بئراً استكشافياً 1422 بئراً تطويرياً. وقد قامت 55 شركة نفطية عالمية بتنفيذ نشاطات استكشافية في 39 قطاعاً مُنذ بداية استكشاف النفط في اليمن.

وكان إنتاج اليمن قبل حرب التي سببتها الجماعة الحوثية يبلغ 127 ألف برميل يومياً، تمثّل 70% من موارد الموازنة العامّة، ونسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي،

وفي العام، وتحديداً في شهر نوفمبر 2021، بلغت عائدات النفط الخام من حقول حضرموت ومأرب وشبوة 156 مليوناً و466 ألف دولار، في حين بلغت إيرادات الرسوم الجمركية والضريبية لسفن المشتقات النفطية في الفترة ذاتها 6 مليارات و 212 مليون ريال يمني.

وفي مطلع العام 2022 وحتى شهر يونيو قبل توقيف التصدير بلغ قيمة تصدير النفط من موانئ التصدير في حضرموت وشبوة يعادل ماقيمته 1.3 مليار دولار

تأثير الاقتصاد الريعي على اليمن

التأثير الاقتصادي

الاعتماد على النفط والغاز وترك القطاعات الأخرى

يعتمد الاقتصاد اليمني بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعله واحداً من الاقتصادات الريعية. يساهم هذا الاعتماد في تحقيق إيرادات كبيرة، لكنه في الوقت ذاته يترك القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة في حالة تهميش، مما يعرّض الاقتصاد لمخاطر كبيرة.

تشكل عائدات النفط والغاز حوالي 70% من إجمالي إيرادات الحكومة و90% من الصادرات. يعكس هذا الاعتماد الشديد على قطاع واحد هشاشة الاقتصاد من جانب تأثرت اليمن بشدة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تقليص الإيرادات الحكومية في أوقات الانخفاض، مما يعمق الأزمات الاقتصادية.

الزراعة: يُعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات المتأثرة بشدة، حيث يتم إهماله في ظل التركيز على النفط. تُعتبر الزراعة مصدرًا مهمًا للأمن الغذائي، لكن عدم الاستثمار فيها أدى إلى انخفاض الإنتاج.

الصناعة: تراجع التصنيع المحلي بسبب الاعتماد على الواردات النفطية والغازية. عدم وجود استثمارات في البنية التحتية الصناعية يؤدي إلى تفشي البطالة وقلة فرص العمل.

الخدمات: بالرغم من أهمية الخدمات في الاقتصاد، إلا أن الاعتماد على القطاع النفطي قد أدى إلى نقص في الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية.

تتركز المخاطر الاقتصادية في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث لا توفر عائدات النفط فرص عمل كافية حيث سببت لفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وصراعات.

التأثير السياسي

استمرار الصراع السياسي

يعيش اليمن على وقع صراع طاحن يتركز في المورد الاقتصادي الوحيد في البلاد، وهو ما يهدد بنسف العملية السياسية وجهود التسوية التي تستهدف التوصل إلى اتفاق حول هدنة مفتوحة تمهد لمفاوضات شاملة لإحلال السلام بعد قرابت العشر سنوات من الصراع الدائر.

وارتبط مصير مختلف الملفات المعقدة التي يتركز حولها الصراع خلال الفترة الماضية، بحل أزمة النفط وتصديره والاتفاق على عائداته لصرف رواتب موظفي الخدمة المدنية في عموم اليمن، كذلك يتوقف مصير الموازنة العامة للدولة على هذا المورد الذي يهدد بنسف كل الجهود المبذولة لاحتواء أكبر أزمة إنسانية تعيشها البلاد

يواجه اليمن أزمة مالية غير مسبوقة، جراء توقف تصدير النفط منذ ثلاث سنوات بفعل هجمات شنتها جماعة الحوثي على موانئ خاضعة لسلطة الحكومة المعترف بها دوليا، ضمن مسارات الصراع الدائم بين الجانبين.

وبدأ توقف تصدير النفط في الثلث الأخير من أكتوبر 2022، حينما شنت جماعة الحوثي هجمات على ميناءي قنا والنشيمة النفطيين في محافظة شبوة جنوب شرقي اليمن وبعدها بأيام شنت جماعة الحوثي هجمات مماثلة على ميناء الضبة النفطي بمحافظة حضرموت شرق اليمن كشفت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا أن خسائرها الناجمة عن توقف تصدير النفط بلغت نحو ملياري دولار.

وأوضح رئيس الحكومة اليمنية، أحمد بن مبارك،أن الحرب التي تشنها جماعة الحوثي، المدعومة إيرانيا، تسببت بوقف تصدير النفط، الأمر الذي كبد الحكومة خسائر تقدر بنحو ملياري دولار.

وقال بن مبارك إن خسر أكثر من 3 ترليونات ريال من إيراداته، أي نحو ملياري دولار أمريكي، وذلك بعد المنع من التصدير من ميناء الضبة النفطي في حضرموت، بسبب الحرب الاقتصادية الحوثية"، موضحا أن الحكومة تخوض "حرباً (اقتصادية) شعواء ضد مليشيات الحوثي، لا تقل ضراوة عن الحرب العسكرية، التي لم تتوقف".

وتتكثف منذ مدة مساعٍ إقليمية ودولية لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة في اليمن، شملت زيارات لوفدين سعودي وعماني إلى صنعاء، وجولات خليجية للمبعوث الأمريكي إلى اليمن تيم ليندركينغ.

أن عودة تصدير النفط مرتبطة بشكل قاطع بصرف مرتبات موظفي الدولة ومعاشات المتقاعدين، وفقاً لقرار منع نهب الثروة الوطنية، حسب تعبيره.

ولأول مرة منذ العام 1986 يتم توقيف تصدير النفط تماما بعد هجمات الحوثيين على المنشاة النفطية ومن جهتها أعلنت الشركات النفطية عن الإيقاف الاضطراري لإنتاج النفط وإلغاء العقود من الباطن وتسريح العمال وكذألك طلبت من الشركات المقاولة مغادرة موقعها بسبب امتلأ الخزانات وفشل الحكومة في تسهيل عمليات تصدير النفط

تتزايد الأزمات الداخلية بوجه مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، عقب تصعيد القبائل في محافظتي حضرموت وشبوة النفطيتين ضد الرئاسة والحكومة وتهديدهما بمنع استئناف تصدير النفط ما لم يتم منح المحافظتين حصة من عائدات النفط.

وانتشر مسلحون قبليون في هضبة حضرموت والخشعة بمحافظة حضرموت شرق اليمن في سياق تهديد القبائل بالتقدم نحو المؤسسات الحكومية في المحافظة عقب خلافات مع مجلس القيادة الرئاسي حول نفط المحافظة فقد قام المسلحون القبليون بفرض نقاط في المحافظة في سياق التصعيد ضد توجهات المجلس الرئاسي باستئناف تصدير النفط، حيث تطالب قبائل حضرموت بحصة المحافظة من النفط.

وفي بيان صدر عن اجتماع قياداته برئاسة الشيخ عمرو بن حبريش، دعا الحلف رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى الاعتراف بحق حضرموت وتفعيل دور الشراكة الفاعلة والحقيقية ممثلة في مؤتمر حضرموت الجامع، أسوة بالأطراف الأخرى المشاركة في التسوية الشاملة في البلاد. وحذر الحلف من الإقدام على أي تصرف بنفط حضرموت أو تصديره أو تسويقه إلا بعد تثبيت مكانة حضرموت، وضمان حقوقها بما يرتضيه أهلها، مشدداً على تنفيذ القرارات المتخذة من مؤتمر حضرموت الجامع والمزمنة الصادرة بتاريخ 13 يوليو 2024 . واعتبر الحلف "المخزون النفطي الحالي في خزانات ميناء ضبة والمسيلة حقا من حقوق حضرموت، ولن نتنازل عنه، على أن يُسخّر كامل قيمته لشراء طاقة كهربائية لحضرموت".

في السياق ذاته، أعلن حلف أبناء وقبائل شبوة رفض أي اتفاقات حول ثروات المحافظة النفطية دون أن تكون لها الحصة العادلة فيها بشراكة وتمثيل عادل وندي. وأصدر الحلف الذي يرأسه الشيخ علي بن دوشل النسي، بياناً حول مستجدات الأحداث في الشأن الوطني فيما يتعلق بعملية السلام والمفاوضات حول الملفات العالقة، خصوصاً الملف الاقتصادي.

وأكد الحلف أن أي مفاوضات أو حلول تتجاوز حقوق شبوة وأبنائها في التمثيل العادل وفي حصص المحافظة العادلة من ثرواتها وفي الشراكة لن تحقق الحلول المستدامة

والسلام العادل. وشدّد الحلف على الرفض المطلق لأن تكون شبوة وثرواتها لقمة سائغة لأي مفاوضات جارية أو تسويات لا تكون فيها للمحافظة حصتها العادلة بها التي تتناسب مع ما تدعم به الخزينة العامة للدولة من ثرواتها.

ووقع مشائخ قبائل شبوة في اجتماعهم في مديرية مرخة السفلى على وثيقة الشرف القبلية التي تتضمن جملة من المبادئ والثوابت والتي تعد ميثاق شرف لتعزيز وحدة الصف والعمل الموحد المبني على الأسس والتعاون المشترك لصون امن وحماية سيادة محافظة شبوة

ودعت الوثيقة السلطة المحلية بشبوة والحكومة اليمنية بحل مشكلة ارتفاع اسعار المشتقات النفطية التي يعاني منها ابناء محافظة شبوة الغنية بالنفط على الرغم من تكرار المطالبات ونصب خيام اعتصام امام شركة العقلة النفطية وماتعرض له المعتصمين مؤكدة استمرار المطالب حتى يتم تخفيض اسعار المحروقات وتوحيدها مع بقية المحافظات المنتجة للنفط

ويأتي هذا التصعيد بالتزامن مع زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى حضرموت في زيارة هادفة للتمهيد لاستئناف تصدير النفط، وهي الزيارة التي قوبلت بالرفض من قبل مؤتمر حضرموت الجامع الذي وصفها بـ"الخطيرة"، وأنها تأتي "في ظل ظروف معيشية وخدمية مزرية يعيشها المواطن الحضرمي بسبب عدم تلقي المحافظة مكانتها التي تستحقها من هذه الجهات"، وفق بيان صادر عنه.

التأثير الاجتماعي

الاقتصاد الريعي يعتمد على دخل وحيد كمصدر أساس للدخل، وينعكس ذلك على الآثار السلوكية على القطاعات الاقتصادية سواء أكان قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، مما ينعكس أيضا على سلوك المواطنين، ما يجعل المجتمع ريعياً هشاً، سهل الانهيار، وهو نظام اقتصادي غير مستدام، بسبب أن الاقتصاد الريعي يكون بعيداً عن عمليات إنتاج، أو عمليات تصنيعية تحويلية

من يسيطر على نفط اليمن

وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تمتلك اليمن احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ حوالى 3 مليارات برميل و17 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتل اليمن المرتبة 29 من بين الدول التي لديها احتياطيات نفطية والمرتبة 32 من حيث احتياطي الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من أنه لا يمكن مقارنة احتياطيات اليمن النفطية باحتياطيات البلدان المجاورة، إلا أنها كافية لتلبية الطلب المحلي والتصدير.

ومع ذلك، يشهد إنتاج النفط في اليمن انخفاضًا بسبب الأزمة الأخيرة. ويذهب جزء كبير من هذه الإيرادات إلى جيوب أصحاب النفوذ بطرق مشروعة أو غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، في عام 2017، قال المدير التنفيذي لشركة "صافر"، وهي شركة نفط مملوكة للدولة، إنّ الوحدات الأمنية المسؤولة عن حماية حقول النفط في مأرب تقوم بسرقة النفط ونهبه. وأشار الرئيس التنفيذي للشركة إلى وجود قادة عسكريين وراء هذه العمليات وأنه قد تم نقل الكميات المنهوبة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ووفقًا للمصدر نفسه، تخضع ناقلات النفط لحماية اللواء 107 ، فهو المسؤول عن حماية النفط في المنطقة "الأكثر أمنًا" ويتلقى مخصصات من الحكومة اليمنية.

وبحسب تقرير برلماني في 2014 يقر بإن شركة (OMV) القطاع S٢ تدفع مبلغ (10 مليون) دولار شهرياً للواء 21 مقابل مرافقة ناقلات النفط الخام. كما تدفع الشركة ذاتها مبلغ وقدره (4 مليون) دولار إلى اللواء 23، ومبلغ (مليون) دولار للواء 107، مقابل مرافقة ناقلات النفط عبر شركة الحثيلي في شبوة

ثمانون في المئة من احتياطيات اليمن من النفط موجودة في حوض المسيلة في محافظة حضرموت. وعلى الرغم من أن حماية هذه الشركات تقع على عاتق

القوات العسكرية الحضرمية، إلا أن حميد يسيطر على "بتروماسيلا"، شركة البترول المملوكة للدولة، التي تعمل في حقول المسيلة النفطية.

تدفع شركة كالفالي مشغلة القطاع 9 مبلغ أكثر من مليونين دولار شهرياً للواء 37 مدرع، ومبلغ 1.200.00 دولار شهريا للواء27 مدرع ميكا – المنطقة العسكرية الشرقية، مقابل مرافقة ناقلات نفط حضرموت

فيما تدفع شركة توتال ويمن LNG الشركة اليمنية للغاز المسال 9 مليون دولار لوزارة الدفاع لحماية أنبوب تصدير الغاز

يظهر تأثير الاقتصاد الريعي في اليمن بوضوح من خلال تأثيره على الجوانب الاجتماعية مثل الفقر، البطالة، وعدم المساواة. من المهم اتخاذ خطوات فعالة للتعامل مع هذه التحديات يمثل الاقتصاد الريعي في اليمن أحد الأنماط الاقتصادية السائدة، حيث يعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط والغاز. هذا النوع من الاقتصاد له تأثيرات واسعة على الجانب الاجتماعي، مما يؤثر على مستويات المعيشة، التنمية المستدامة، والهيكل الاجتماعي بشكل عام

الآثار الاجتماعية للاقتصاد الريعي

زيادة معدلات الفقر يعتمد معظم السكان على الاقتصاد الريعي، مما يجعلهم عرضة لتقلبات أسعار النفط. عندما تنخفض الأسعار، ترتفع معدلات الفقر وارتفاع البطالة بالرغم من العائدات الكبيرة، فإن الاقتصاد الريعي لا يوفر فرص عمل كافية في القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من البطالة بين الشباب.

إهمال القطاعات الحيوية الذي يركز الاقتصاد الريعي على استخراج الموارد بدلاً من الاستثمار في الزراعة، الصناعة، والتعليم، مما يعيق تنمية هذه القطاعات.

انخفاض جودة التعليم والصحة ونقص الاستثمار في هذه المجالات يؤدي إلى تدهور الخدمات الأساسية، مما يؤثر على جودة الحياة.

بالإضافة الى العايق الكبير عدم المساواة الاجتماعية توزيع غير عادل للثروة وخاصة ان تتركز الثروات في أيدي قلة من الأفراد، مما يزيد من الفجوة بين الفئات الاجتماعية. هذا يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية تركز الفئات الغنية على تحقيق مكاسب فورية، مما يعزز من عدم المساواة في المجتمع.

التأثير البيئي

تعاني اليمن من صراع دامٍ ومعقد يستمر لسنوات، وقد أثر هذا الصراع بشكل كبير على البيئة في البلاد والتي تعاني بالاساس من الكثير من المشكلات البيئية التي تضاعفت حدتها بفعل الصراع الدائر في البلاد منذ سنوات كثيرة.

قبل نشوب الصراع، شكل النفط والغاز الطبيعي 90%من صادرات اليمن 88%من الاستثمار الاجنبي المباشر بين عامي 2005 و، 2010 وصلت نسبة انخفاض إنتاج النفط والغاز بصفة عامة إلى 90% منذ عام 2014 م مما أدى إلى محدودية العمالة الاجنبية وانهيار اقتصاد البلاد بشكل كبير جدا.

ومع ذلك فإن اليمن يواجه تحديات كبيرة في مجال التلوث البيئي النفطي نتيجة للنزاعات المستمرة والأحداث ذات الصلة بالأمن والاستقرار في المحافظات التي يتواجد فيها بعض المنشات النفطية وكذا الموانئ المطله على البحر والتي يتم فيها استيراد المشتقات النفطية مثل عدن والمكلا وراس عيسى.

اما في المحافظات التي فيها عمليات استكشاف وانتاج للنفط مثل حضرموت وشبوة ومارب فقد بلغ التلوث النفطي فيها حدوداً كبيرة مؤخراً، وأصبح يُهدَّد حياة السكان في مناطق الامتياز، ما دفع عشرات الأسر إلى النزوح الى مناطق أخرى بعيدة خوفاً من الإصابة بالأمراض، بسبب قيام الشركات النفطية بالعمل ضمن سياسة تقليل التكاليف، وبالتالي تتجاهل الكثير من المعالجات والحلول والاجراءات التي تضمن الحفاظ على البيئة وبما يدفعها إلى القيام بممارسات تضر بالبيئة المحيطة بها أحياناً، مع غياب الرقابة الفاعلة من هيئة النفط والوزارة وكذا الهيئة العامة لحماية البيئة والجهات الاخرى المختصة.

جاء ذلك بسبب ضعف الدور الحكومي والرقابي من سابق وزاد سوءً بسبب الصراع والصراع، وايضا لوجود الكثير من شبهات الفساد التي يتهم السكان المحليون الشركات في تعاملها لشراء صمت المسئولين المعنيون في وزارة النفط وكذا في السلطات المحلية.

هذا وقد تسبب الصراع في اليمن في حدوث كوارث نفطية متنوعة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر نسرد اهمها وكما يلي:

الهجمات على المنشآت النفطية:

نتيجة للنزاعات والصراعات المستمرة، فقد زاد عدد الهجمات والتفجيرات التي تتعرض لها المنشآت النفطية بين الحين والاخر وعلى الاخص منشأة المصافي وكذا خطوط نقل النفط الخام وكذا خط انبوب تصدير الغاز المسال والتي تمتد في محافظة مارب وشبوة وحضرموت. وفي اكتوبر 2022تم قصف موانئ تصدير النفط الخام في ميناء الضبة والنشيمة من قبل مليشيا الحوثي مما تسبب بتوقف تصدير النفط وتكبد اقتصاد البلاد تكبد خسائر بنحو مليار دولار.

حوادث السفن وناقلات النفط:

طيلة التسع سنوات واكثر، تعرضت البيئة البحرية في اليمن للكثيرة من الحوادث والجرائم البيئية التي تسببت بها ناقلات تخزين الوقود ونقل الوقود الى الموانئ اليمنية، وادت جميعها الى تلويث مساحات شاسعة من الشواطئ ونفوق كميات كبيرة من الاسماك والاحياء البحرية دون تحمل اي مسؤولية، وفي ظل ضعف رقابة حكومية بسبب الصراع وتفشي الفساد والمحسوبية واللامبالاه بحياه وصحة المواطن. ويمكن الاشارة الى اخر حادثة في فبراير 2024 لغرق الباخرة روبيمار والتي قصفتها مليشيا الحوثي وهي تحمل مواد كيميائية خطرة من الاسمدة بكمية 21 ألف طن غير ما تحمله من وقود وزيوت خاصة بالسفينة حيث تسربت بقعة زيتية بطول 18 ميل بحري.

كما تجدر الاشارة الى بقاء الخطر الداهم من خلال تواجد كميات تقدر باكثر من 160 الف طن من النفط الخام في السفينة البديلة للخزان العائم صافر في الشواطئ المقابلة لرأس عيسى في محافظة الحديدة، والذي انتهت من نقله الامم المتحدة في اغسطس الماضي ونحن نؤكد ان الخطر لا زال قائم بسبب عدم التخلص من النفط اما ببيعة او نقله بعيدا عن المنطقة. كما ان الاوحال النفطية السامة بقيت على ظهر خزان صافر.

تأخر الاستجابة والتساهل في عمليات الصيانة للمنشأت النفطية:

الظروف الاقتصادية الصعبة وافتقار الدولة الى مقدراتها المالية والتأثير المباشر للنزاع على البنية التحتية سبب في عدم قيام الشركات باداء مهامها الفنية من اعمال الصيانة واستبدال الاجزاء التالفة، على سبيل المثال خزانات مصفاة عدن او انبوب نقل النفط الممتد بين مديريات شبوة (من عياد الى ميناء النشيمة) والذي سبب زيادة عدد الحوادث والتسربات التي تحدث بشكل دوري في المنطقة، وفي هذا الخصوص تم نشر عده تقارير ورصد وتقييم فني لها منذ 2019 واشارت الى العديد من التوصيات ولكن لاحياه لمن تنادي. وهذا يدل على اهمال الشركات النفطية بسبب ضعف وتناحر الجهات الحكومية وانشغالها بالصراع و الفساد، حيث سبب تأخر الاستجابة والتدخل الفوري لاحتواء وتنظيف التسربات بزيادة تأثير التلوث على صحة المواطنين وسبب في اضرار زراعية وعلى المستوى البيئي بشكل عام.

ومع ذلك لم يتم عمل تقييم شامل للوضع من خلال تقييم نطاق وطبيعة التلوث وتحديد الاماكن المتأثرة، وبالتالي عمل خطط استجابة وتنظيف ومعالجة لاماكن التلوث وازاله الضرر على المواطنين والاماكن المتضرره.

وهنا نقول ان كل ما سبق يؤدي الى اضرار بيئية واقتصادية وصحية على المواطنين حيث تتعرض البنية التحتية والمنشأت الخدمية لاضرار جسيمة وينتج عنها امراض وتبعات تؤثر على الصحة العامة وكذا تعظم حجم المشكلة وتفاقم نتائجها

الاثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد الريعي على اليمن

الآثار الإيجابية:

1- توفر عائدات كبيرة من بيع النفط والغاز، مما يُمكن الحكومة من تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية.

2- يؤدي الاستثمارات في القطاع النفطي إلى خلق فرص عمل في القطاعات المرتبطة مثل البناء والخدمات.

3- يمكن أن تؤدي العائدات النفطية إلى تحسين مستوى المعيشة لبعض الفئات، خاصة في المناطق التي تستفيد من المشاريع الحكومية.

الاثار السلبية:

1- الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد هشا وعرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي.

2- تدهور القطاعات الأخرى يمكن أن يؤدي التركيز على قطاع النفط إلى تهميش القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يجعل الاقتصاد غير متنوع.

3- الفساد وسوء الإدارة بسبب العائدات الكبيرة إلى تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد، مما يعيق التنمية المستدامة.

4- استخراج الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى تدهور البيئة، مما يؤثر على المجتمعات المحلية.

5- يستفيد من عائدات النفط فئة صغيرة من الناس، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

يتطلب تحقيق الاستقرار في اليمن الانتقال من نموذج الاقتصاد الريعي السائد، الذي يتصف بالتقلب وعدم القابلية للاستمرار، إلى نموذج الاقتصاد الإنتاجي. لكن مثل ذلك الانتقال لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القيام بإصلاحات سياسية عميقة سابقة ومصاحبة توزع السلطة رأسيا وأفقيا، وتفعل مبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة في اختيار الحكام ومبدأ الكفاءة كأساس للتعيين بدلا عن مبادئ القرابة والولاء السياسي والتوريث. وأما الجانب الاقتصادي،

فإن الأولوية يجب أن تعطى للخطوات التالية:

إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد الوطني وتحديد أدوارها بوضوح واستقطاب الكفاءات لإدارتها وضمان درجة معقولة من الاستقلال السياسي لتلك المؤسسات.

تبني استراتيجية تنموية تعطي الأولوية لمشاريع البنية الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالطرق والطاقة الكهربائية وحماية الملكية الخاصة وتحقيق الأمن والاستقرار والتخفيف من الفقر.

خصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة من خلال عملية شفافة ونزيهة.

تفعيل مؤسسات محاربة الفساد ومعاقبة الفاسدين وتطبيق مبادئ النزاهة والشفافية في إدارة الدولة لشؤونها.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR